عاجل إلى المحافظ

احسمها، وعجل!

أحمد مهدي سالم

أبدأ مقالتي بمثل مصري يقول: «لا تعدل الميلة في يوم وليلة»، وكم ذا بأبين من المتناقضات، ولكنه ضحك كالبكاء، ومزح كالغباء، واستشفاء كالوباء، ويأتيك الهدهدُ بالنبأ من هذه الحكاية الطريفة، استمعوا وعوا، فلا رحم الله الإهمال..

جرى تكليف وزاري مشفوعاً بموافقة وتوجيه محافظ أبين لاعتماد تكليفٍ الأخ محمد عبدالله علي مخشم مديراً عاماً لمكتب التربية والتعليم في م/أبين وإلغاء أي تعيين سابق.

التكليف صادر عن د/عبدالرزاق يحيى الأشول وزير التربية والتعليم بتاريخ 7/10/2013م وتوجيه الأخ جمال ناصر العاقل محافظ أبين بتاريخ 21/10/2013م.

المشكلة أن المدير السابق د. فضل أمطلي المحاضر في جامعة عدن رفض فكان يحضر ويقعد في مكتب المدير العام، وأمامه في المكتب الآخر يجلس المدير المكلف" بضم الميم وفتح اللام المشددة" البديل، والتربويون والمتابعون حائرون بيتساءلون بدون جنون.. زعامة التربية لمن تكون؟! إلى أن حصل أن تمكن المدير الجديد من دخول المكتب مع مجموعته، وبدأ يباشر وسط تأييدٍ كثيرين لكن المدير السابق ما يزال مصراً على شرعيته وأية شرعية أو قانونية وهناك قرار صريح وواضح من الوزير المعني ومن محافظ أبين الذي وجه مدراء عموم المديريات ومدراء عموم فروع الوزارات والهيئات والمؤسسات بالتعامل معه؟!

المدير الجديد محمد مخشم ذكر لنا أن هناك لجنة تسليم واستلام من الوزارة مكونة من ثلاثة مدراء عموم قامت بتسليمه.. بحضور الأخوين علي عبدالله راجح، مدير الشؤون القانونية ومهدي الحامد، رئيس لجنة الخدمات في محلي أبين، وأرانا وثائق التسليم ووثائق التكليف، وتحتفظ بها الصحيفة والسؤال المعلق بحبال الحيرة والاندهاش موجه إلى محافظ أبين: لماذا لم تحسم الموضوع، الإشكال، وتتركه معلقاً متجاذباً بين مديرين أو بين مجموعتين؟!.

ليس دفاعا عن وزير الداخلية

عبدالله علي النويرة

> إن هذا ليس دفاعا عن وزير الداخلية بل هو دفاع عن وطن وأنا على يقين أن هناك الكثير من الزملاء الصحفيين بالذات لن يعجبهم مقالي هذا ولكني أقول لهم (ما أسهل الحرب على المتفرجين) و(من يده في الماء ليس كمن يده في النار)

لو بدأت الحديث بسؤال قد يكون غريبا وهو من المسؤول عن توفير الأمن والسكينة العامة في الوطن؟ طبعا هذا السؤال قد يكون غير منطقي في نظر البعض ذلك أن من البديهيات هو القول أن توفير الأمن والسكينة العامة هي مسؤولية الدولة على وجه العموم ومسؤولية وزارة الداخلية على وجه الخصوص وهذا شيء قد يكون من بديهيات المعرفة التي تحتم أن يكون من أهم أعمال الدولة ووزارة الداخلية فيها هو هذا العمل الذي يهم كل مواطن وهذا حق من حقوق المواطنين الأساسية وبدونه فعلى الدولة ووزارة الداخلية أن تستقيل , هذا هو الشيء المنطقي.

إنني هنا كأحد منتسبي الجهاز الأمني أود أن أوضح بعض الأمور التي قد تكون معلومة للكثير من الناس ولكنهم إما يتجاهلونها أو أنهم يتعمدون إخفاءها رغبة في الاستمرار بالهجوم على وزارة الداخلية ومنتسبيها وخاصة وزير الداخلية الدكتور عبد القادر قحطان الذي تولى هذه الوزارة في أحلك أيامها ولم يجد حتى مكتب يجلس عليه عند استلامه لها وهو ليس بغريب عن الأمن فقد تدرج في العمل الأمني على مدى أكثر من ثلث قرن وبهذا فهو يعي تماما مسؤوليته ويعرف حدودها .

إن وزارة الداخلية ليست منظمة حكومية مستقلة تعمل بعيدة عن الأجهزة الأخرى فهي تعمل ضمن منظومة الحكومة المتكاملة ولا يمكن أن تكون هذه الوزارة بمنأى عن التجاذبات السياسية التي تعصف بالبلاد والتي تسبب عرقلة لكل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهذا الأمر لا ينكره إلا مكابر، فالوزارة تعمل في ظروف تجاذبات تؤدي إلى شلل كبير في عمل مختلف أجهزة الدولة فإذا ما حاولت وزارة الداخلية أن تخرج عن هذا الإطار فإنها ستكون كمن يغرد خارج السرب وسوف تدخل في متاهة لا نهاية لها, ذلك أن القوى السياسية هي التي توجه العملية الأمنية وهي التي تسبب شللاً شبه تام في أحيانا كثيرة لأعمال الأجهزة الأمنية وتؤدي إلى تعطليها .

إن وزارة الداخلية بين نارين نار أداء واجبها ونار الظروف السياسية القائمة والتي تحد من قيامها بواجبها الذي تعيه جيدا وهذا الأمر لو قامت به الوزارة فقد يؤدي إلى تفجر الصراع المسلح في عموم الوطن ذلك أن المخلين بالنظام والقانون هم في حقيقة الأمر قوى تتصارع في الردهة السياسية وكل فئة تعمل على إذكاء الصراع هنا أو هناك لتكون أوراق ضغط تحصل من خلالها على ما تريد تحقيقه هذه الفئة أو تلك ووزارة الداخلية لو تصدت لجميع هذه الفئات لكنا قد دخلنا في حرب أهلية لا يعلم إلا الله نتيجتها.

إن الصراع بين قوى الخير والشر محتدم وكانت الداخلية في الظروف الطبيعية معنية بالتصدي للخارجين على القانون من أفراد وجماعات محدودة وهذا شيء بمقدورها القيام به بكل اقتدار, ولكن ما هو مطلوب منها اليوم هو التصدي لكل القوى السياسية الفاعلة التي تلعب بورقة الأمن والاستقرار لكي تحقق مكاسب سياسية رخيصة وهذا الأمر خارج قدرتها بكل المقاييس.

إن وزارة الداخلية قادرة ولا شك على ردع الخارجين عن القانون الذين ليس لديهم أية ارتباطات سياسية وأمرهم بسيط ويمكن السيطرة عليهم أما الفئات السياسية التي تلعب بالأمن فإن مواجهتها والدخول معها في صراع امني يعني تفجير الوطن وهذا ما تتجنبه قيادة الوزارة وقوى الخير والسلام في وطننا الحبيب.

إن هذا ليس دفاعا عن وزير الداخلية بل هو دفاع عن وطن وأنا على يقين أن هناك الكثير من الزملاء الصحفيين بالذات لن يعجبهم مقالي هذا ولكني أقول لهم (ما أسهل الحرب على المتفرجين) و(من يده في الماء ليس كمن يده في النار).

وفقنا الله لخدمة الوطن وجنبه كل مكروه.

alnwoirah3@gmail.com
alnwoirah.maktoobblog.com

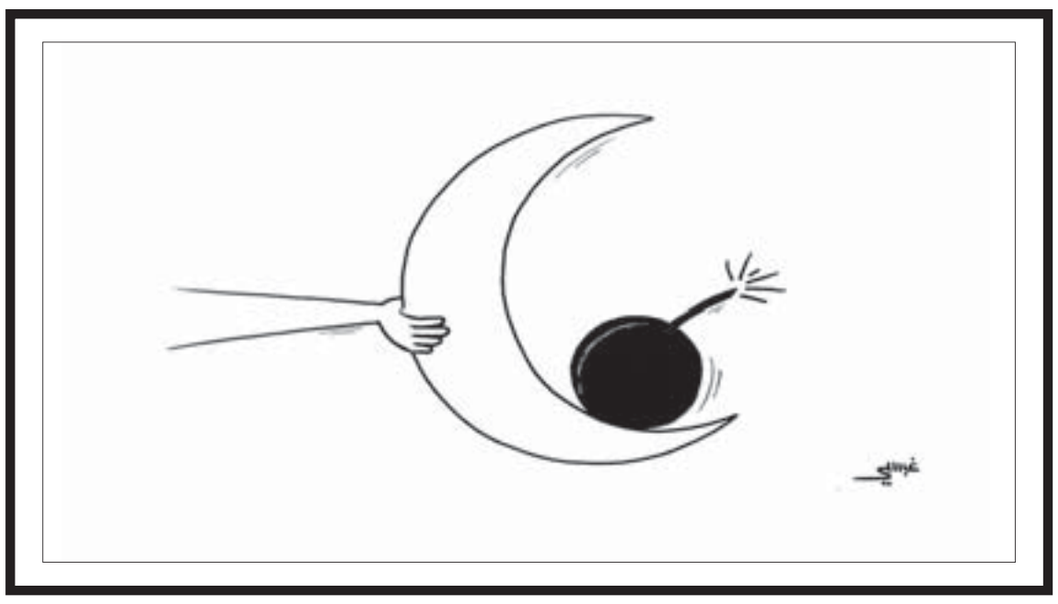

الدولة المدنية وثنائية السلطة والقبيلة

> من حق القبيلة أن تشارك في صناعة الفعل السياسي، لكن من خلال المؤسسات المدنية ومن خلال العملية الديمقراطية والتماهي التكيف مع قيم ومبادئ الدولة المدنية الحديثة، التي يجب أن يكون القانون فيها هو الفيصل

عبدالرحمن مراد

من القضايا الشائكة في البنية الثقافية والمجتمعية اليمنية قضية الثنائية التاريخية بين القبيلة والسلطة والتي أصبحت تمتد لقرون من الزمان دون أن يحدث في مسارها أي تجديد أو تعمل القوى المدنية على تفكيك تلك البنى من أجل التمهيد للدولة المدنية الحديثة التي أصبحت مطلباً وطنياً وإن حدث بعض النكوص في موقف الإخوان المسلمين منها إلا أنها تظل خياراً وطنياً بعد أن بحت حناجر المحتجين بها ومنها حناجر الإخوان أنفسهم فلا مناص لهم منها وإن اضمروا نكرانها ورفضها.

وقبل الولوج إلى مضمون الموضوع أود التذكير أننا كنا تحدثنا بالقول: إن التغيير الحقيقي هو التغيير الثقافي ومادون ذلك إنما هو عبث لا طائل منه لأنه لن يكون إلا وسيلة لإعادة إنتاج الماضي وكل الثقافات التي هزمتها الحركات الثقافية التجديدية عبر التاريخ أعادت إنتاج نفسها في سياق الثقافات المنتصرة.

فالإلغاء والفناء للثقافات لا يمكن أن يتحقق لأي قوة في الأرض ولا يمكن التعامل مع الثقافات إلا من خلال البعد التراكمي والتهذيب والتشذيب وإحداث الهزات العنيفة من داخلها بمنهجية تفكيكية ومنهجية مقارنة مع قدر من الرؤى الحديثة والمناهج التغييرية وما سوى ذلك لن يكون قادراً إلا على مضاعفة المقاومة للجديد والمتغير وهو الأمر الذي نلمسه في كتابات العديد من الكتاب في الصحف السيارة، فالذين رأوا في الهدم طريقاً وحيداً للتغيير يعانون الآن هول الصدمة الارتدادية وهول النكوص النفسي، والذي رأوا أن لحظة سقوط النظام هي البساط السحري الذي سوف يطير بهم إلى أرض الأحلام وقعوا تحت طائلة الهوس النفسي والشرود الذهني.

ومن هنا دعونا نعج على المضمون الذي هدفت إليه من هذا الموضوع والمتمثل في ثنائية القبيلة والسلطة كإشكالية تاريخية لم تزل تشكل حضوراً حيوياً وفاعلاً في المشهد العام للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

فالثابت تاريخياً أن الدولة اليمنية القديمة كانت قائمة على فصيل من تلك التحالفات من القبائل والعصبيات وعندما يشعر أي فصيل من تلك التحالفات بالضرر أو الامتعاض ينفصل، وقد تحدث التاريخ عن نشوء دويلات صغيرة في إطار الدولة المركزية الكبيرة وثبوت ذلك في السياق التاريخي دلالة على ثقافة الندية والضدية التي شهدنا ملامحها في القرن الثالث الهجري في حركة الهيصم الحميري التي كانت التهميد الأمثل لمشروع الملك علي ابن الفضل والمنصور ابن حوشب الذي كاد أن يشمل اليمن التاريخي كله.

ولعل فشل الإمام الهادي يحيى ابن الحسين في حملته الأولى المحددة تاريخياً بعام (٢٦٨هـ) كان بسبب عدم إدراكه لذلك البعد الثقافي إذ اضطر إلى العودة إلى الرسّ بعد أن شعر بخذلان القبيلة له، وحين عاود الكرة عام (٢٨٦هـ) كان مدركاً لذلك البعد فأخذ البعد الثقافي بعداً تشريعياً أصبح من الخصائص التشريعية للمذهب الهادوي فكان مبدأ الخروج على الحاكم الظالم وجواز إمامه المفضول مع وجود الفاضل امتداداً لثقافة الندية ورفض الضيم عند القبيلة، وشكل مثل ذلك أفقاً واسعاً تحركت فيه الثقافة التاريخية للقبيلة اليمنية.

وبقدر من التأمل في المسار التاريخي نجد أن المناطق الجبلية بكل تعقيداتها ووعورة مسالكها لم يلن جانبها إلا للسلطات التي كانت الأقرب إلى طبيعتها وامتدادها الثقافي ولذلك تحدث التاريخ عن مقاومتها للتيارات التي لا تلامس تلك الطبيعية وذلك الامتداد الثقافي ولعل الأقرب إلى الذاكرة مقاومتها للتيار السني ونتائج صلاح (دعان) الذي انتزعت من خلاله الحكم الذاتي لنفسها دليل قاطع على سيطرة الثقافة التاريخية وقدرتها على تحديد المآلات.

ولم تكن الدولة المتوكلية (١٩١٨ - ١٩٦٢م) التي كانت امتداداً للدولة القاسمية منفصلة عن ذلك الواقع بل كانت تجسيداً أمثل لذلك الامتداد الثقافي التاريخي، إذ دلت حركات التمرد لقبيلة حاشد على ثنائية السلطة والقبيلة وجدليتهما الوجودية.

وتبعاً لذلك فحاشد لم تذهب إلى خيار الثورة مطلع ستينيات القرن الماضي إلا حين شعرت باختلال تلك الثنائية وفقدانها لكثير من رموزها، كما أن الثورة لم يستقر حالها إلا حين أعادت القبيلة انتاج نفسها في حركة (٥ نوفمبر ٦٧م) وعلى إثر ذلك تم التصالح وتقاسم السلطة في واقع لم يكن إلا مضطرباً وقلقاً ظلت تشيع فيه الفوضى إلى أن جاءت حركة (١٣ يونيو ٧٤م) التي حاولت أن تبعث فيه روح الاستقرار والتنمية، فلم يطل عمرها بسبب محاولة الحركة فك الارتباط بين ثنائية السلطة والقبيلة، وحين جاءت سلطة (١٧ يوليو ٧٨م) كانت تدرك تلك الثنائية فتماهت القبيلة في السلطة التشريعية وفي المؤسسة العسكرية وفي السلطة التنفيذية فغابت الدولة وحضرت العصبية القبلية وظلت الدولة تراوح بين الحضور والغياب إلى أن بلغت حالة الاحتقان ذروتها في احتجاجات ٢٠١١م التي حضرت فيها القبيلة بجناحيها الاجتماعي والعسكري في محاولة لحجز موقعها في خارطة المستقبل السياسية.

حملت تباشير ٢٠١١م ملامح ثورة تحديثيه لم يفسدها إلا دخول القبيلة بجناحيها »الاجتماعي والعسكري« مما جعل المصطلح الثوري يفقد معناه وقيمته وتعامل معه المجتمع الإقليمي والدولي وفق مفهومه الأقرب »كأمة سياسية«.

ومع كل الإرهاصات التي تركتها الأحداث في سماء اليمن خلال عام ٢٠١١م سيحدث متغير في جلّ المفاهيم بعد أن عملت حركة الاحتياجات على تفكيك وتعرية القوى الأكثر تقليدية والأكثر استغراقاً في الفساد واستئثاراً بالثروة الوطنية، حيث دلت الدراسات على أن ٢٪ من إجمالي عام سكان اليمن هم المستفيدون من الثروة الوطنية وهو الأمر الذي سيخلق وعياً مضاداً لن تكون غايته إلا تحقيق عدالة التوزيع وإعادة النظر في التشريعات القائمة بما يحقق عدالة انتقالية وعدالة اجتماعية واسعة النطاق فالإعفاءات الجمركية والضريبية أصبح من المفترض أن تقف عند حدود المواطنة المستاوية، والشركات العملاقة التي تقتات من الثروة الوطنية مثل شركات بيع وتصدير النفط وشركات الإتصالات وشركات النقل والشركات المصنعة للمواد التحويلية وغيرها، أصبح من المفترض أن نتحول إلى شركات مساهمة لا يملك رأس المال منها إلا ما نسبته (٥١٪) من إجمالي عام رأس المال وقوفاً عند حدود العدالة الاجتماعية، وخروجاً من وعي الغنيمة إلى وعي الانتاج. ومثل ذلك يجب أن يحضر في شركات الاستثمار العقاري التي يقتصر نشاطها على المبدأ الربحي دون تحقيق أي منافع مجتمعية.

كما أنه من حق القبيلة أن تشارك في صناعة الفعل السياسي، لكن من خلال المؤسسات المدنية ومن خلال العملية الديمقراطية والتماهي التكيف مع قيم ومبادئ الدولة المدنية الحديثة. التي يجب أن يكون القانون فيها هو الفيصل، وعدالة التطبيق للقانون وتحقيق سيادته له مرجعيته في البنية الثقافية المجتمعية، فالعرف القبلي لم يكن حاضراً إلا حين غابت بدائله، والطبيعة اليمنية هي الأقرب إلى التنظيم والانتظام فالعرف في بعض قواعده كان وما يزال هو الأقرب إلى قيم ومبادئ الدولة المدنية التي أبدع الإنسان مكوناتها في عصور مختلفة من التاريخ.

وقضية الإنسان منذ فجر التاريخ في قضية حق وعدل ومساواة وشعور بالوجود وقضية حرية ولم تكن صراعاته إلا بحثاً عن تلك القيم والمبادئ، وحين يشعر بها فهو بالضرورة الأقرب ميلاً إلى السلم والحياة الآمنة والمستقرة.

إذن يمكن أن يقال إن قضيتنا في هذه اللحظات التحولية هي إدراك الأبعاد التاريخية الثقافية والاجتماعية والتهذيب والتشذيب والبناء ذلك أن الهدم يخلق كيانات مقاومة ومتصارعة، والبناء وتحديث المتراكم صناعة جديدة لمستقبل أجد يمتد من ماضيه ويتغاير عنه ويتفاعل مع لحظته.

ولعله من المفيد التذكير أن نزعة التسلط لإنسان الهضبة الشمالية والوسطى والتي تمتد إلى يريم حسب البردوني يقابلها نزعة استقلال عند إنسان السهل الساحلي الذي يمتد من ميدي إلى صيرفت بالمهرة ذلك أن الثقافات التي تنازعت هذا الإطار الجغرافي كانت ثقافات متغايرة ومضادة وذات نزعات ذاتية في هواياتها التاريخية المتناثرة وكلها ذات منزع استقلالي بحث وقد عمل الاستعمار على تغذية ذلك الشعور المتنامي بالاستقلالية في المحافظات الجنوبية وأيقظت حركة الاحتجاجات الهويات التاريخية في السهل والساحل في المحافظة الشاملية والجنوبية والشرقية لذلك فالفيدرالية القائمة على التجانس الثقافي والهوية التاريخية هو الخيار الأمثل لتحقيق الدولة اليمنية الواحدة والمستقرة والقادرة على تحقيق الحياة الحرة والكريمة للإنسان اليمني وفق نمط لا بد أن يكون يمنيا خالصا لأن القوالب الجاهزة من النماذج العالمية لن تحقق استقراراً ولا عيشاً كريماً وقراءة التاريخ وفق منهجية الجدلية التاريخية سيخلق نظاماً موحداً له خصوصيته التي قد تشبه أي نموذج عالمي.

وقدرات الإنسان الابداعية والابتكارية لا تقف عند حد والفكر الاسلامي اشمل من أن يكون محصورا في بوتقة الجنس وحدة.

وتخصص الفكر الاسلامي هنا بالذكر لكونه هو واجهة الربيع العربي إذ أننا لا نلح جديداً فق فقه ثوراته سوى القول ان المساواة تعني المثلية أي جواز زواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة وغير ذلك مما يطول سرده.

لقد كنا ننتظر من هذا الربيع العربي مشروعاً نهضويا حضارياً يعيد الاعتبار لقيمنا الحضارية المندثرة لا مشروع مضاجعة الوادع الذي تمخض عنه الفكر الإخواني في مصر وقدمه كمشروع قانون إلى البرلمان متجاوزا كل القضايا الحضارية والمصرية التي تنتظرها الأمة من خلال هذا الربيع.

ألم يكن من الأجدر بالإخوان الاشتغال على القضايا الجوهرية التي تعيد الألق الحضاري وروح الإبداع والابتكار، فالأمة التي تحجرت قدراتها لا يمكن أن تكون متفاعلة مع قضايا عصرها بل ستعيش حالة من الانفصال الحضاري وحاشا أن يكون الإسلام بتلك النمطية التي نراها في القوى السياسة المتأسلمة في واقعنا.

ما يمكن التأكيد عليه أن المدنية الحديثة هي الخيار الأمثل الذي سوف يفجر الطاقات الابداعية ويعمل على توظيفها في النسق الحضاري المتجدد في المسار الجديد والتفريط في ذلك الخيار نكوص حضاري لن تفيق الأمة منه إلا بعد عقود من الزمان والتأكيد على هذا الخيار في ملامح الدولة اليمنية الحديثة اصبح خياراً وطنياً والتفريط فيه خيانة عظمى لأحلام الجماهير الغفيرة التي خرجت بحثاً عن الوجود والحق والعدل والمساواة.

وجهة مطر

أحمد غراب

كم قيمة الإنسان اليمني ؟!

كل شيء في اليمن يرتفع سعره إلا اثنين: الريال اليمني والمواطن اليمني .

تقبلنا عدم وجود قيمة الريال اليمني وقال المواطن بصبر واحتساب وقال أهم شيء العافية إذا عافاك أغناك لكن مع الوقت أصبحت العافية عملة صعبة بالنسبة للمواطن اليمني وصار منظرا اعتياديا أن ترى المسلحين وهم يمشون في الشوارع مدججين بالأسلحة ومع تزايد انتشار مظاهر الاعتداء والتهديد والاختطاف والسطو المسلح وإثارة الفتن والاقتتال القبلي.

اتضح اليوم أن قيمة الإنسان اليمني لم تعد تساوي قيمة رصاصة أو شظية من مدفع أو عيار طائش يصيب إنسان جازع طريقه.

لا قيمة لاثنين وعشرين مليون آدمي يسكنون في هذا البلد المهم تسوية تضمن عدم اختلاف بضعة أطراف وأحزاب وجماعات.

لا قيمة لسكان مدينة يسكنها ثمانية آلاف شخص هؤلاء ينظر إليهم وكأنهم دجاج وليسوا آدميين ويستحقون أن يكونوا وقودا لحرب عمياء لا ترقب فيهم إلا ولا ذمة.

التجييش سار على قدم وساق والموت هو الصناعة والزراعة المتوفرة ، والموت لليمنيين ، والذل لليمنيين ، والحروب لليمنيين ، والجوع لليمنيين ، والحصار لليمنيين

والترحيل لليمنيين والتهجير لليمنيين.

أي قيمة للآدمية في هذا البلد ؟ أي كرامة للإنسان اليمني ؟ أي معنى لحياته ؟ أي مغزى لوجوده ؟

هذا الشعب وجد على هذه الأرض ليعيش بعزة وكرامة جنبا إلى جنب بلا ظلم ولا سفك دماء ولا استعباد وليس لكي يكون وقودا للحروب ووسيلة لتصفية الحسابات وإثارة النزاعات وزرع الفتن .

في أعتى وأعنف الحروب في العالم لا يحدث ما يحدث في اليمن فالجار يحشد ضد جاره والجار يعتدي على جاره.

في أشد حروب العالم قساوة لم يترك الجرحى لينزف دمائهم دون السماح للوصول إليهم ، ولا يستهدف الأطفال بالرصاص ، فأين الكرامة اليمنية ؟ أين المروءة ؟

أين الشهامة ؟ أين الإيمان اليمان والحكمة اليمانية ؟

ما الذي جرى ؟

ما الذي صنعه بكم هذا الوطن حتى تحولوا ترابه إلى رماد ؟

ألا يكفي هذا الشعب ما يعانيه من فقر وجوع ومرض حتى تهلكوه وتنهكوه بالمزيد من الحروب ؟!!

لا نقول سوى حسبنا الله ونعم الوكيل على كل ظالم

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي.

اللهم ارحم أبي وأسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

Ghurab77@gmail.com

كيف ينظر المثقفون لخيار الدولة الفيدرالية..(دولة المستقبل)

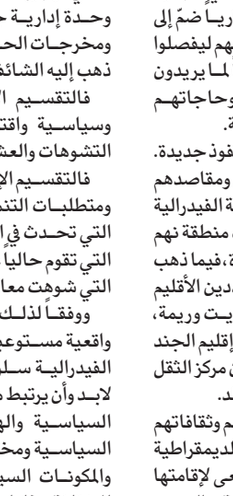

عبدالرحمن سيف إسماعيل

المتأمل للمشهد السياسي اليمني سيجد أن هنالك فريقا سياسيا قويا يحاول عرقلة التوصل إلى وفاق وطني حول شكل الدولة القادمة وطبيعة النظام السياسي الجديد. وينشط هذا الفريق على المستويين الأفقي والرأسي مع مختلف القطاعات للتصدي لخيار الدولة الاتحادية المركبة المطروح من قبل مختلف الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية، معتبراً أن هذا الشكل من التنظيم السياسي والإداري والاقتصادي يتجه بالدولة صوب التمزق والتفتيت، مستغلين بذلك البُعد الاجتماعي العاطفي المتمسك بخيار ثقافة الوحدة أو الموت والوحدة خط احمر وغيرها من العبارات التي تحمل في إطارها ثقافة العنف والصراع الطبقي. وهذا الفريق يحاول تصوير الأمر على أن الوحدة قضية مقدسة وحق إلهي وهم المخولون إلهياً بالدفاع عنها والحفاظ عليها.

وهؤلاء غير مدركين بأن الدولة الاتحادية هي دولة موحدة واللامركزية السياسية هي ضمان قوة الدولة واستمراريتها لأن التنمية فيها تصبح عملية مشتركة وجماعية بين مختلف الأفراد والجماعات، والتنمية عملية ديناميكية وحيوية تصبح عملية مجتمعية ووعيا اجتماعيا في ظل هذا التحول.

وبالمقابل المتعاطفون مع خيار الدولة الاتحادية ذهب بهم الحماس بعيداً حد الشطط والمغالاة في فهم وإدراك طبيعة هذا الشكل الاتحادي الجديد باعتباره شكلا ثقافياً وسياسياً وإدارياً ضمّ إلى ثقافتنا الإدارية، وذهب هؤلاء أو بعضهم ليفصلوا لهم أقاليم ومساحات جغرافية وفقاً لما يريدون ويعتقدون أنه سيشبع رغباتهم وحاجاتهم للتوسع والتمدد وربما مساحات معينة.

والبعض ذهب يبحث له عن مناطق نفوذ جديدة. ومن هؤلاء وعلى اختلاف ثقافاتهم ومقاصدهم ابدى الشائف مبكرا تفهمه لخيار الدولة الفيدرالية إذا كانت ستضيف إلى منطقة نفوذه منطقة نهم ومناطق الثروة الجوف ومأرب وشبوة، فيما ذهب البعض يبحثون عن أقليم تهامة محددين الأقليم بمحافظات الحديدة وحجة والمحويت وريمة، وذهب آخرون إعلان الأقليم الأوسط أو إقليم الجند من محافظتي تعز وإب اللاتي يشكلان مركز الثقل السكاني حيث يشكلان ثلث سكان البلد.

والجميع وعلى اختلاف مقاصدهم وثقافاتهم وارتباطهم بمضمون الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة تناسوا أن الدولة التي تسعى لإقامتها تقوم على أسس علمية ودستورية، والوعي القانوني والأقاليم فيها تقوم وفقاً لشروط ومبادئ علمية يحددها القانون وربما الدستور، وهي تقوم أيضاً على أساس دراسة الواقع دراسة علمية والتقسيم وفقاً لذلك يقوم على عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية وجغرافية وسكانية، والدولة الاتحادية جاءت كضرورة تاريخية وحتمية لخروج المجتمعات التي تعاني من انقسامات وصراعات وتغيب في إطارها العدالة الانتقالية كشرط ضروري للخروج من هذه الانقسامات والصراعات. وبلادنا التي فشلت فيها الدولة وغابت العدالة والديمقراطية عنها وفشلت كذلك التنمية، والعدالة الاجتماعية معنية أكثر من غيرها في الانتقال إلى هذا الشكل التنظيمي.

والذهاب نحو المستقبل تحكمه العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أولها وفي مقدمتها الدولة المدنية التي تحقق الأمن والاستقرار والعدالة والمواطنة المتساوية والمشاركة الواعية في إدارة الواقع وبنائه لجميع الناس باعتبار أن التنمية عملية جماعية يحدثها المجتمع بصفة عامة.

وبلادنا تفتقر لمختلف وسائل الاستقرار والتنوع الثقافي والسياسي واحترام الآخر إذا العملية الانتقالية في اليمن ينبغي أن تمضي نحو الوحدة والتنوع الثقافي والاجتماعي والفكري، وهذا أمر حتمي في ظل المتغيرات التي تعتمد في الواقع حالياً. وكل هذه القضايا لا تتحقق إلا من خلال الدولة المركبة من إقليمين باعتبار أن ذلك معالجة واعية للقضية الجنوبية والتي يتطلب معالجتها العودة إلى جذورها التاريخية ومعرفة هويتها الوطنية وهذا شرط للمعالجة الجذرية للمشكلة اليمنية.

في اليمن تاريخيا لم يوجد تقسيم إداري ولم تصدر تشريعات لذلك وإنما وجدت تشوهات إدارية ضاعفت من مشكلات البلد الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وظلت تدير البلد وفقاً لهذه التشوهات وفي الوقت الذي يجري فيه حوار شامل لمختلف المكونات الثقافية والسياسية والاجتماعية ويجري التأسيس لفكر وأسس الدولة الحديثة تأتي توجيهات الأخ رئيس الجمهورية بتشكيل وحدة إدارية جديدة خارج الدراسة العلمية ومخرجات الحوار الوطني وفي الإطار ذاته الذي ذهب إليه الشائف وجماعة إقليمي تهامة والجند.

فالتقسيم الإداري العلمي ضرورة وطنية وسياسية واقتصادية لتحرير التنمية من التشوهات والعشوائية والارتجالية والفوضوية.

فالتقسيم الإداري ينبغي أن يراعي احتياجات ومتطلبات التنمية والمتغيرات الكمية والكيفية التي تحدث في الواقع خلافاً للتشوهات الإدارية التي تقوم حالياً على أساس إشباع حاجات القبيلة التي شوهت معالم الدولة والتاريخ.

ووفقاً لذلك فالفيدرالية تقوم على مبادئ واقعية مستوعبة لخصوصيات الواقع ولكي تكون الفيدرالية سلوكاً اجتماعياً وسياسياً حقيقياً لابد وأن يرتبط موضوعيا وجدليا بالواقع والبنية السياسية والهيكلية للأحزاب والتنظيمات السياسية ومختلف منظمات المجتمع المدني والمكونات السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة، وذلك وفقا لخيارات ومتطلبات النظام الفيدرالي.

فالفيدرالية نظام إداري وسياسي واقتصادي متكامل ويشترط في الأقاليم مراعاة مختلف هذه العوامل لأن ذلك شرط أساسي لاحداث الفعل التنموي القادر على مواجهة تعقيدات الواقع.

لابد من الأخذ بالمضامين الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة التي يكون فيها الانتماء الاجتماعي والثقافي للمجتمع بصفة عامة، لا للقبيلة أو العشيرة.

إذاً الفيدرالية ظاهرة بنائية متقدمة يتقاطع مضمونها مع مضمون القبيلة والعشيرة والسلطة الاستبدادية، ويحكمها العقل الجمعي والشراكة الاجتماعية الواعية والتعدد الثقافي والفكري والمذهبي والوعي بالآخر كشريك في الانتقال إلى آفاق المستقبل.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388